للأطر السياسية، حيث يكون الاحتكاك برجل الشارع أمراً ميسوراً وممكناً في كل وقت، يجعل مهمة الاطاحة بهذه الاطر من جانب السلطة بقرار علوي سياسي، دون الاصطدام بالقواعد الجماهيرية، في حكم الامور الشاقة. كما أن شعبية هذه الاطر، تمنحها صدقية بين الجماهير، الامر الذي يتضح، تماماً، في الالتزام بتعليماتها، واقتفاء خطواتها، كونها قريبة من نبض رجل الشارع، تسير على وقع خطواته، وتتفاعل مع طموحاته.

العرب في اسرائيل والفكر السياسي لحركة المقاومة

لا ريب في أن الفكر السياسي للعرب في اسرائيل تأثّر بالفكر السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة. السؤال، هنا، هو الى أي حد كان هذا التأثر؟ وبصيغة أخرى، هل كان الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، مجرد صدى لفكر المقاومة الفلسطينية، والبرامج الفلسطينية، التي تمثّل رؤى منظمة التحرير الفلسطينية، خلاصتها، منذ منتصف عقد الستينات؟ أم انه كان للعرب في اسرائيل رؤاهم الخاصة، المختلفة، جزئياً، عن المشروع الفلسطيني العام؟

ان محاولة موضوعية للاجابة عن هذا السؤال، ينبغي ان تنطلق من ضرورة أخذ ظروف الواقع المغاير للعرب في اسرائيل منذ عام النكبة، بمعزل عن بقية شرائح الشعب الفلسطيني، في عين الاعتبار. ومن هذا المنظور، فان من المحتمل، تماماً، ان يعثر المراقب على جوانب اختلاف لدى شريحة العرب في اسرائيل، لكنها جوانب اختلاف مبررة ومسببة، لها دواعيها الموضوعية. ثم انه اذا كان الفكر السياسي لحركة المقاومة عالج جوانب الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية من منطلقات مختلفة (بين فصائل المقاومة مثلاً)[٩٢]، فما وجه الغرابة في العثور على جوانب اختلاف، في هذه المعالجة، بين تيارات الحركة السياسية والمدنية للعرب في اسرائيل، وبين هذه التيارات جميعاً وبقية فعاليات الحركة السياسية الفلسطينية ـ الأم؟ وهكذا، فان الادعاء بأن الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، كان وليد الظروف الموضوعية، المحيطة به، على الصعيد الداخلي، فقط، مع إهدار أثر تطور الفكر السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية، كما جسدتها منظمة التحرير الفلسطينية بخاصة، هو إدعاء يجافي الصواب. كما أنه ليس صحيحاً، ان طروحات الحركة السياسية للعرب في اسرائيل، هي مجرد ترديد بارد لطروحات الفكر السياسي لحركة المقاومة، كأن العلاقة، والحال هذه، بين الجانبين، تمثّل حالة تتقاطع فيها دائرتين، دون أن تتطابقا تماماً.

لقد اتبعت منظمة التحرير الفلسطينية، لسنوات عدّة، نهج الابتعاد عن القضية السياسية للعرب في اسرائيل، وبقي طرحها الاساس، في هذا الخصوص، يتلخص في أن المصير السياسي لهم، سوف يتقرر بتحقيق الاهداف الأساسية الكبرى للنضال الفلسطيني، أي بتحقيق شعار «الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين». ولم تجر أية مراجعة لهذا النهج، حتى عندما أقر البرنامج المرحلي القاضي باقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع في العام ١٩٧٤. وكانت حكمة ذلك النهج، ان التعامل مع قضايا العرب في اسرائيل، المختلفة نسبياً، (وخاصة تلك المتعلقة بحقوقهم المدنية والسياسية في اسرائيل)، سوف يفسّر على أنه اعتراف باسرائيل وإقرار بشرعية احتلالها لفلسطين. وقد تعرّض هذا المنظور للانتقاد على أساس «ان احتلال الضفة والقطاع، لم يمنع منظمة التحرير الفلسطينية من التعاطي مع قضايا الاستيطان والقمع والانتخابات البلدية والخيارات السياسية، دون ان يعني ذلك، بحال، الاقرار بشرعية الاحتلال. وهكذا فانه من الضروري وضع تصوّر لسياسة فلسطينية تجاه العرب في اسرائيل لأكثر من سبب، ليس أقلها أهمية ان